



قرار مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية
رقم (٥٦٣) لسنة ٢٠٢١ ميلادية
باعتماد السياسة العامة للبريد الالكتروني للمؤسسات الليبية

مجلس الوزراء :

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 3 أغسطس ٢٠١١م، وتعديلاته.
- وعلى الاتفاق السياسي الليبي الموقع بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١٥م ميلادي.
- وعلى مخرجات ملتقى الحوار الليبي المنعقد بتاريخ ٩ نوفمبر ٢٠٢٠م.
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتها.
- وعلى القانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٠م، بشأن النظام الوطني للمعلومات والتوثيق.
- وعلى القانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠م، بشأن إصدار قانون علاقات العمل و لانتهته التنفيذية.
- وعلى القانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٠م، بشأن الاتصالات.
- وعلى ما قرره مجلس النواب في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٠ مارس / ٢٠٢١م، في مدينة سرت بشأن منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية .
- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة سابقاً رقم (١٤٩) لسنة ١٩٩٣م، بإنشاء الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق .
- وعلى كتاب السيد / وزير الدولة للاتصالات والشؤون السياسية رقم (١٠٦٧٦) المؤرخ في ٣٠/٠٨/٢٠٢١م
- وعلى ما قرره مجلس الوزراء في اجتماعه العادي السابع لسنة ٢٠٢١م .
- وعلى كتاب السيد / أمين شؤون مجلس الوزراء رقم (١٦١٩٦) المؤرخ في ٢٦/١٠/٢٠٢١م .

مادة (١)

تعتمد السياسة العامة للبريد الالكتروني للمؤسسات الليبية المرفقة بهذا القرار .

مادة (٢)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

مجلس الوزراء

